الفصل الرابع

الأرباح السهلة والوفيرة للمؤسسات الدينية

♦

التعافي يبدأ من (الصليب):

هذا هو شعار مؤسسة ست فري إنديد (التحرر من الإدمان حقاً)؛ وهي مؤسسة دينية متخصصة في تأهيل المدمنين على المخدرات وعلاجهم، في مدينة باتون روج في ولاية لويزيانا. وتتلقى هذه المؤسسة الدعم المالي من الحكومة. وأنشئت هذه المؤسسة على يد تونجا مايلز، وهي نفسها كانت مدمنة سابقة على المخدرات. وتقول السيدة مايلز: إن المسيح هو الذي خلصها وخلص زوجها دارن من الإدمان. وتصف مؤسسة ست فري إنديد نفسها بأنها خدمة كنسية، وتضع نصوصاً من (الكتاب المقدس) في وسط برامجها. وتتدلى عدة صلبان من واجهات قاعة الاستقبال في عيادتها الخارجية الجديدة، وإلى جانبها صورتان مؤطرتان للسيدة مايلز وللرئيس جورج دبليو بوش الذي أشار إلى هذه المؤسسة بوصفها نموذجاً يحتذى به للمؤسسات الدينية التي تتلقى الدعم المالي الحكومي.

كانت مؤسسة ست فري قبل مجيء بوش إلى الحكم؛ مجموعة دعم مسيحية للأشخاص الذين تعافوا من آفة الإدمان. وبدأ نشاط هذه المجموعة من منزل السيدة مايلز، ثم انتقل بعد ذلك إلى كنيسة عملاقة محلية تعرف بكنيسة هيلينغ بليس. استقي اسم المؤسسة من إنجيل يوحنا الإصحاح الثامن: 36: «إن من يحرره الابن يكون حراً حقاً»، وتدعي تونجا مايلز أنها بعد أن ولدت من جديد في الإيمان المسيحي اختفت رغبتها في المخدرات، وأن الأشخاص الذين يأتون إلى عيادتها مساء كل يوم الجمعة يسعون إلى خلاص مماثل.

وقد توسعت الخدمة في نشاطها أخيراً. إذ ساعدت ولاية لويزيانا مؤسسة ست فري في تمويل عيادة خارجية للمؤسسة تدعى فري إنديد، التي فتحت أبوابها أمام المراجعين مع نهاية عام 2004. ويعمل في العيادة مستشارون مرخصون، وطبيب، وممرضة. وعبر نظام من الإعانات الحكومية، تدفع الحكومة مصاريف علاج المدمنين في تلك العيادة. وبعض المراجعين ملزمون بالذهاب إلى العيادة بموجب أوامر من المحكمة.

وبلغ عدد المستفيدين من برامج العيادة زهاء 135 شخصاً بحسب ما تقوله مايلز. ويحضر الراغبون في التخلص من الإدمان ثلاث مرات إلى العيادة على مدى خمسة شهور. وفي كل جلسة، يختار كل واحد منهم صفحة من الإنجيل، ويناقش مع مجموعة صغيرة علاقة الكتاب المقدس بصراعه في الحياة. ويقودهم المستشارون في الصلاة، مستنجدين (بقوة خارقة) لتخليصهم من إدمانهم!!

وانتقلت مجموعة الدعم التي تأتلف مساء الجمعة إلى مقر دائم لها في سنتر أوف هوب (مركز الأمل)، وهو مبنى تملكه كنيسة عملاقة أخرى في البلدة، وسيضاف إلى المركز قريباً مركز طوارئ حمل مناهض للإجهاض، إضافة إلى خدمات اجتماعية أخرى تقوم على الدين. ويطلب من المكتتبين في برنامج معالجة الإدمان الالتزام بحضور لقاءات مجموعات الدعم، مع أن بإمكانهم الاستعاضة عن ذلك بمراكز علاج الإدمان غير الدينية إذا رغبوا بذلك. وعلى قطعة الأرض التي أقيم عليها مركز الأمل، نصبت ثلاثة صلبان بيضاء أطول من أعمدة الهاتف أمام المبنى.

وتتخلل المسيحية جوانب مؤسسة ست فري إنديد كلها. ويذكر الموقع الإلكتروني التابع للمؤسسة: «إننا نعتمد حصراً على أساس من كلمة (الرب)، في كسر أطواق الإدمان... إننا نؤمن أن الأشخاص الذين يعانون من الإدمان يمكنهم إعادة تأسيس حياتهم عن طريق تطبيق كلمة (الرب) وإتقان المهارات العملية في الحياة. ولن تبدأ عملية إعادة تأسيس الحياة إلا بعد أن يعترف الشخص بوجود المشكلة أولاً، ويقتنع أن بإمكان (الرب) أن يحرره».

وفي هذا النظام المؤسس على الدين، الذي سيحل محل الصفقة الجديدة، يعد التحول الديني مفتاحاً للشفاء والمعافاة.

♦

إن تحويل مليارات الدولارات من حصيلة الضرائب التي كانت مخصصة للخدمات الاجتماعية العلمانية إلى المؤسسات الدينية والفئوية؛ هو من القضايا الأقل تداولاً في وسائل الإعلام في أثناء رئاسة بوش. لقد أصبحت مبادرات بوش لدعم العمل الاجتماعي القائم على الدين نظام نهب للكنائس الإنجيلية، التي باتت اليوم تعمل في كافة القطاعات بدءاً من البرامج الخاصة بالسجون، والتدريب المهني، إلى الحيلولة دون وقوع حالات الحمل لدى المراهقات، لتأخذ مكان مظلة الأمان التي كان من المفترض أن تشمل الشعب الأمريكي بأسره. ونتيجة لتمويل البرامج الاجتماعية القائمة على الدين، اتسع نطاق التمييز في التوظيف في قطاع الخدمات الاجتماعية الممولة من الحكومة، وهو القطاع الذي يشهد نمواً متزايداً في فرص التوظيف. وأصبح يرفض توظيف اليهود، والشواذ، وغيرهم من الأشخاص غير المرغوب بهم؛ وهو تمييز تحميه الحكومة ووكلاؤها باسم الحرية الدينية. وأصبح جلب المشردين والمعوزين إلى المسيح واحداً من أهداف السياسة المحلية للحكومة الأمريكية. وقد كان النقاش العام الذي دار عن هذه القضية، أقل بكثير من النقاش الذي دار عن قضية إزالة أنبوب التغذية من وريد تيري شيافو، أو في قضية قيام جانيت جاكسون بالكشف عن ثديها في وجه كاميرا البث التلفازي في وقت استراحة السوبر بول.

وفي مارس من عام 2005، أعلن بوش ـ بكل افتخار ـ في مؤتمر للقادة الدينيين أن الحكومة الفدرالية قدمت ملياري دولار من المنح الفدرالية للمؤسسات الاجتماعية الدينية في السنة السالفة. 75 ووزعت عام 2003 مبلغ 1,7 مليار دولار. وذهبت بعض تلك الأموال إلى متعاقدين قدامى مع الحكومة الأمريكية مثل المؤسسة الخيرية الكاثوليكية، ومؤسسة الخدمات الاجتماعية اللوثرية؛ وهي منظمات أسست وكالات علمانية خاصة بتقديم خدمات اجتماعية تمولها الدولة. إلا أن معظم المنح الفدرالية ذهبت إلى منظمات دينية صغيرة تضع المذهب الإنجيلي في مركز نشاطها وعملها.

فعلى سبيل المثال، تلقت مجموعة تدعى (شبيبة أتلانتا من أجل المسيح) منحة فدرالية سنوية مقدارها 363,936 دولاراً على مدى ثلاث سنوات، وهو ما مكنها من مضاعفة ميزانيتها إلى ضعفين. واستخدمت المجموعة تلك الأموال لتوظيف ثلاثة معلمين لتدريس الشباب (الامتناع عن ممارسة الجنس قبل الزواج). ولا يشترط في هؤلاء المعلمين حصولهم على أي مؤهلات محددة في الصحة العامة. غير أنه يشترط فيهم أن يكونوا مسيحيين؛ لأن (شبيبة أتلانتا من أجل المسيح) لا توظف غير المسيحيين. فهدف المجموعة - في النهاية - هو التنصير. وبحسب ما يذكره الموقع الإلكتروني للمجموعة، فإن «هدف شبيبة أتلانتا من أجل المسيح هو المشاركة بجسد المسيح في التبشير الإنجيلي للشباب، وتقديم شخص المسيح، وأعماله، وتعاليمه لهم، والسعي إلى انخراطهم في الكنائس المحلية».

ومن بين المستفيدين الآخرين من منح الحكومة الفدرالية؛ وكالة تدعى خدمات بيثاني المسيحية ـ وهذه الوكالة مدرجة في موقع وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية تحت اسم خدمات بيثاني لطوارئ الحمل ـ وتضع الوكالة العبارة الآتية على قرطاسيتها: «وكالة مسيحية غير ربحية، مناصرة للحياة، ولخدمات الأسرة والتبني»، كما تلقت منظمة حملة الرحمة العائدة إلى بات روبرتسون، مبلغ 1,5 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات.

وفي الوقت الذي تتخم فيه المبادرات الدينية بالتمويل الحكومي الفدرالي، باتت الوكالات العلمانية التي تقدم خدمات اجتماعية تعاني الجوع والفاقة*. وفي مقالة استكشفت نتائج المبادرات الدينية نشرتها مجلة واشنطن منثلي عام 2004، ذكرت

* أجرت صحيفة ديترويت نيوز عام 2004 تحقيقاً صحافياً استغرق ستة شهور عن نتائج خطة بوش لتخفيض الضرائب. وهذا ما خلص إليه التحقيق: «قلصت حكومة بوش والكونغرس البرامج التي تدعم الطبقة الفقيرة من أجل أن توفر تخفيضاً ضريبياً قيمته 600 مليار دولار، استفاد من معظمه الأشخاص الذين يبلغ دخلهم السنوي أكثر من 288.800 دولاراً في العام.... أما البرامج التي تأثرت بهذا التخفيض ـ التدريب المهني، والإسكان، والتعليم العالي، وطائفة أخرى من الخدمات الاجتماعية ـ فهي البرامج التي صممت أصلاً لتكون مظلة أمان للفقراء. وهذه البرامج هي عنصر جوهري في المبادرات التي تهدف إلى إخراج الفقراء من المعونة الاجتماعية إلى حقل العمل، وكانت في الأصل تعاني عجزاً في التمويل».

obeikandl.com

آمي سوليفان وهي صحافية متعاطفة مع الدين عادة: «إن سياسة تمويل أنشطة المنظمات الدينية، وفي ضوء تقليص ميزانيات الخدمات الاجتماعية، قد تحول إلى صندوق للمحسوبية يقدم المال السياسي عربون مودة للمنظمات الدينية في الدوائر الانتخابية في خطة كارل رووف لانتخابات عام 2004، ولم تبذل الحكومة أدنى جهد لمراقبة فاعلية ذلك الإنفاق»[76].

وثمة نمط مماثل يفصح عن نفسه على مستوى الولايات في مختلف أرجاء البلاد. إذ قامت أكثر من نصف حكومات الولايات بإنشاء مكاتب خاصة بها للمبادرات الدينية للإشراف على توزيع المنح الحكومية على المنظمات الدينية التي تقدم خدمات اجتماعية. ومن الولايات الرائدة في هذا المجال ولاية فلوريدا التي يحكمها جب بوش، حيث يوجد مقر مركز لوتي للإصلاح والتأهيل، وهو أول سجن في الولايات المتحدة يقام على أساس ديني. ويفتح المركز أبوابه أمام جميع الديانات، إلا أن معظم المتطوعين من الناحية العملية – من رجال دين ومدنيين – هم من المسيحيين الإنجيليين[77].

تحديد الواقعين في الخطيئة:

ما برح مفكرو القومية المسيحية يحلمون باستبدال نظام المعونة الاجتماعية القائم، ووضع مؤسسة خيرية كنسية خاصة مكانه، بحيث توزع المساعدات للمعوزين وفق هوى الأتقياء القائمين عليها وتقديرهم. وفي كتابه المنشور عام 1996 بعنوان: (إعادة إحياء الرأفة الأمريكية) كتب مارفين أولاسكي – وهو المنظّر الأول لمبادرة بوش في تمويل الخدمات الاجتماعية التي تعتمد على المؤسسات الدينية – قائلاً: «لقد حان الوقت الآن، للحديث لا عن إصلاح نظام المعونة الوطنية ـ وهو ما يقصد به في العادة تقليص التغطية ـ ولكن عن استبداله بنظام فيه رأفة حقيقية، تأسيساً على العمل الخيري الديني الخاص. إن مثل هذا النظام كان فاعلاً في القرن التاسع عشر، وسيكون أكثر فاعلية في القرن الحادي والعشرين، بفضل اللامركزية والتقدم التقني، شريطة قيامنا بتعديل الأهداف الشخصية والسياسة العامة»[78].

من المرجح أن حلم أولاسكي في استعادة المجد الأخلاقي لعصر الفساد السياسي والاجتماعي الذي عمَّ البلاد في القرن التاسع عشر لن يتحقق في المستقبل القريب. غير أن أفكاره ساعدت في تشكيل حركة صاعدة باتت تتحدى مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة، وليس ذلك وحسب، بل - أيضاً - فكرة المجتمع المدني العلماني كلها، والخدمات الاجتماعية القائمة على البحث التجريبي بديلاً عن تدخل القوى الخارقة للطبيعة. وفي الوقت الذي يحاول فيه أولاسكي وغيره من مؤيدي تمويل الخدمات الاجتماعية للمؤسسات الدينية أن يعكس انطباعاً بأن المبادرة التي يروجون لها شاملة وجامعة للأديان كافة، إلا أنهم ينطلقون من الاعتقاد بأن الفقراء والمدمنين ما هم إلا أشخاص مذنبون، ويحتاجون إلى الخلاص على يد يسوع المسيح. ولا تثريب على الكنيسة أن تتبنى هذه النظرة. أما حين تتبناها أمريكة، فإنها لن تكون البلد الذي عهده كثير منا.

وقد سبق لعدد كبير من ذوي الوعي السياسي أن سمعوا جورج بوش يتحدث عن (النهج المحافظ الرؤوف) إلا أن قلة منهم تدرك المعنى الحقيقي لتلك العبارة. وفي أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية لعام 2000، كانت معظم وسائل الإعلام تفسر تلك العبارة على أنها رمز للاعتدال، أو عبارة براقة جوفاء شبيهة بنظرة بوش الأب لأمريكة (الأكرم، والأنبل). وهذا يناسب الجمهوريين كثيراً؛ لأنه يسمح لهم بالتخاطب على مستويين، الأول برسالة غامضة مسكّنة، موجهة لمعظم الشعب الأمريكي، والثاني برسالة مشفرّة أكثر دقة موجهة لليمين الإنجيلي.

وهذا الأخير يمكنه فهم (نهج المحافظة الرؤوفة) ضمن مذهب محدد متأصل في الجناح اليميني من المسيحية. وتجدر الإشارة إلى (نهج المحافظة الرؤوفة) هو عنوان كتاب آخر لأولاسكي. وقد كتب جورج دبليو بوش مقدمة ذلك الكتاب، واصفاً أولاسكي بأنه في «مقدمة مفكري نهج المحافظة الرؤوفة». وكان أولاسكي يقف إلى جانب بوش في أثناء إلقائه أول خطاب له يتعلق بالسياسة الداخلية في أثناء حملته الانتخابية لعام 2000، حين استعرض بوش الخطوط العريضة لخطته التي ستخصص 8 مليارات دولار من الميزانية الفدرالية لدعم المؤسسات الدينية.

إذاً، فمؤلفات أولاسكي هي مرشد موجه ثمين لطبيعة المجتمع الذي يسعى بوش ومؤيدوه من القوميين المسيحيين إلى تحقيقه على أرض الواقع. ويتبنى أولاسكي نظرة مغالية في التطرف، وشديدة التأثر بالمذهب التجديدي المسيحي. فهو يتوق إلى الأيام التي سبقت عهد الصفقة الجديدة، حين كان المذنبون يحرمون المساعدة؛ حتى يعلنوا توبتهم. فقد كتب أولاسكي في كتابه: (مأساة الرأفة الأمريكية): «إن التركيز على الحرية يجب أن يتضمن الرغبة في ترك الذين أوقعوا أنفسهم في الحفرة مدة من الوقت «كي يعانوا نتائج أفعالهم القبيحة» ... لقد أدرك الكالفينيون أن الوقت الذي يقضى في تلك الحفرة هو ما يلزم لإنقاذ تلك النفس من فسوقها الدائم، (وتلك الروح من جهنم)»[79].

ولد أولاسكي لأسرة يهودية روسية، تسكن ولاية ماسيتشيوستس، وهو رجل لئيم أو أحمق، ملتحٍ، يشبه الفزاعة، ومتشبع بالأيديولوجية الاستبدادية. كان مناضلاً شيوعياً في شبابه، والتحق بالحزب الشيوعي عام 1972، بعد زمن من الكشف عن جرائم ستالين وبعد أن تحرر معظم المفكرين اليساريين من وهم الاتحاد السوفييتي. ولكنه حين كان يكتب رسالته لنيل شهادة الدكتوراه عن اضطهاد الشيوعيين في هوليوود، وجد أولاسكي نفسه محاطاً بالشكوك من كل جانب. وكما كتب في مقالة عن قرار تغيير عقيدته: «في يوم من أواخر أيام عام 1973، كنت أقرأ مقالة لينين الشهيرة (الاشتراكية والدين) التي كتب فيها يقول: «يجب علينا محاربة الدين؛ لأنه أساس كل المادية، والماركسية بالنتيجة». وفي تلك اللحظة غيّر (الرب) نظرتي للعالم، ليس عن طريق الرعد والزوابع، بل بهمسة رقيقة تردد في ذهني هذا السؤال: «ماذا لو كان لينين على خطأ؟ ماذا لو كان هناك إله؟»»[80].

استمر ذلك السؤال يتردد بإلحاح، وفي عام 1976 - وبعد تأثره بكتابات فرانسيس شيفر - اعتنق أولاسكي المسيحية. وتزوج مرة ثانية، بعد أن انهار زواجه الأول مع بداية عام 1970. وكما كان منجذباً نحو أبعد مراتب التطرف اليساري، أصبح هو وزوجه الجديدة سوزان يبحثان عن أقصى مراتب اليمين. وذكرت سوزان لصحيفة نيويورك تايمز أنهما حين كانا يبحثان عن كنيسة يلتحقان بها: «سألنا أنفسنا أي

المذاهب تمثل النظير المتطرف لليسار المتشدد»، وانتهى بهما المطاف إلى الالتحاق بكنيسة معمدانية محافظة[81]. ولاحقاً، وبعد أن أصبح أولاسكي أستاذاً للصحافة في جامعة تكساس في مدينة هيوستن، تحولا إلى كنيسة المخلص المشيخية، وهذه الكنيسة جزء من طائفة انفصلت عن الطائفة المشيخية، وتابعة للمنظمة الكنسية التي أسسها جيمس كيندي في كورال ريدج. واليوم، أولاسكي هو قائد تلك الكنيسة.

وحدث أن تعرّف أولاسكي على جورج غرانت؛ المدير التنفيذي السابق لمنظمة كورال ريدج. (ويجدر التذكير هنا أن غرانت من دعاة الحكم الثيوقراطي بكل جرأة، وينادي: «باحتلال مسيحي للعالم»). ومن الواضح أن العقيدة التجديدية أثرت في أولاسكي، ونجده يقتبس من رشدوني وأمثاله ويشيد بهم. ومن بين أنصار أولاسكي شخص يدعى هاورد أهمانسون، وهو مليونير من كاليفورنيا، وعضو في مجلس مؤسسة كلسيدون، وهو الذي موّل مركز العلوم والثقافة التابع لمعهد ديسكفري، وقدم منحاً مالية لأولاسكي مكنته من تأليف عدد من كتبه، إضافة إلى تكليفه بتحرير سلسلة (نقطة التحول: نظرة عالمية مسيحية)، وتقع في ستة عشر مجلداً.

ألف أولاسكي أكثر من اثني عشر كتاباً، تناول عدد منها موضوعات التحيز الإعلامي والإجهاض. إلا أن شهرته في أوساط اليمين كانت بفضل كتاب نشره عام 1992 بعنوان: (مأساة الرأفة الأمريكية)، الذي يتضمن نظرة تصحيحية لتاريخ السياسة الاجتماعية في الولايات المتحدة، بحيث تصور القرن العشرين على أنه امتداد للانحطاط الأخلاقي بعد أن كانت الأخلاق في قمتها في بدايات القرن التاسع عشر، حين كان الفقراء يجدون العون من مؤسسات البر والإحسان الدينية بديلاً عن البيروقراطية الحكومية.

ومثل بقية أساطير القوميين المسيحيين، حدد أولاسكي عدوين رئيسين مسؤولين عن انهيار البلاد؛ الدين الليبرالي، و(الاشتراكية السياسية)، وهما يتحملان مسؤولية التخلص من الأسلوب الفردي المنطلق من عقلية الخلاص تجاه الفقراء.

وكتب أولاسكي في ذلك الكتاب: «عبر القرن التاسع عشر، تعرضت الصخرة التي تقف عليها الرأفة إلى التفتت التدريجي،... وكان الجزء الأكبر من التفتت هو تفتت في العقيدة: إذ بدا الاعتقاد القائل: إن الإنسان الآثم، لو ترك وحده، فسوف يعود إلى التيه، اعتقاداً موغلاً في التشاؤم... ولم تظهر خطورة هذا التفتت لبعض الوقت، بيد أن تأثيره على المدى الطويل كان من الفداحة إلى الحد الذي جعل القرن العشرين ليس قرناً أمريكياً، كما كان يتوقع المحتفلون به عام 1900، بل قرناً في العودة إلى التيه»[82].

لم يلقَ كتاب مأساة الرأفة الأمريكية اهتماماً يذكر في الإعلام الأمريكي السائد حين نشر أول مرة، إلا أنه حظي بأتباع له من اليمين. وكما نقلت مجلة نيويورك تايمز عام 1999 في تقرير نشرته عن حياة أولاسكي؛ فإن «وزير التعليم السابق، ويليام بنيت، أثنى على الكتاب، واصفاً إياه بأنه (أهم كتاب يتناول المعونة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية في عقد من الزمان) وقدّم نسخة منه لرئيس مجلس النواب الجديد آنذاك نوت غينغريتش. قرأ غينغريتش الكتاب من الغلاف إلى الغلاف، وأحبه كثيراً، وأمر بتوزيعه على الأعضاء الجدد. وفي خطابه الأول إلى الأمة، أعلن غينغريتش: « نعمل على إعادة تحديد الرأفة، وإعادتها إلى مكانتها السابقة، وأسوتنا هو آليكسيس دي توكفيل و مارفين أولاسكي»»[83].

وحين جُلب الكتاب إلى نظر المؤرخين المتخصصين، دُحض على الفور. ففي مراجعة للكتاب نشرت في مجلة علمية متوافرة على الإنترنت، وصف ديفيد هاماك أستاذ التاريخ في جامعة كيس ويسترن ريزيرف، كتاب: (مأساة الرأفة الأمريكية) بأنه كتيب دعاية سياسية، لا يحتوي على أي جهد يجعل منه تأريخاً مقنعاً: «إنه يتجاهل المؤرخين الآخرين، ويحدد الأسئلة تحديداً ضيقاً وجزافياً، ويتخير في انتقاء الحقائق من هنا وهناك لدعم فرضية متصوّرة مقدماً». وفي ختام مراجعته للكتاب، كتب ديفيد هاماك: «إن مارفين أولاسكي منهمك في حملة دعائية للسيطرة على نظرة الأمريكين إلى ماضيهم، بهدف تشكيل سلوكهم في المستقبل»[84].

وليس من المستغرب ألا يكون لوجهة نظر هاماك وأمثالها أي أثر في الحد من تأثير أولاسكي. ذلك أن نظرية الانحياز الليبرالي لم تبقِ أي مصداقية للمؤسسة الأكاديمية في نظر اليمين، تحصن مفكريهم من أي نقد يصدر عن أهل التخصص. ويرفض المحافظون معظم ما يكتبه المؤرخون من الاتجاه السائد عن التاريخ. وقد قدم أولاسكي، وكذلك ديفيد بارتون، رواية للتاريخ تناسب هواهم، وأصبحت نظرته أساساً لتفكير عدد كبير من الأشخاص الذي يديرون بلدنا اليوم.

♦

تبنى جورج دبليو بوش أفكار أولاسكي، حين كان أولاً حاكماً لولاية تكساس، ثم رئيساً للبلاد. وحين رشح بوش نفسه للرئاسة رفع شعار: (نهج المحافظة الرؤوفة) ليكون في قلب سياساته المحلية، واضعاً أولاسكي على رأس اللجنة الدينية المتفرعة عن لجنة شؤون السياسية في حملته الانتخابية. وفي خطاباته التي كان يلقيها في أثناء الحملة، تحدث بوش عن حشد «جيوش من (الرأفة) وهي عبارات مأخوذة من كتب أولاسكي. لقد كان قبول يسوع المسيح مخلصاً كافياً لتخليصه (أي بوش) من عادة شرب الكحول، ويبدو أن تلك التجربة كانت كل ما يحتاجه من دليل على أن نظريات أولاسكي ستكون ناجعة للأمة جمعاء.

التقى الاثنان برهة عام 1993، وكان اللقاء الآخر بعد سنتين في غمرة الأزمة التي وقعت في تكساس عن فرع محلي لمؤسسة تين تشالينج (تحدي الشباب)، وهي مؤسسة دينية لعلاج الإدمان على المخدرات لها أكثر من 130 فرعاً شبه مستقل في أرجاء البلاد. إذ قضت لجنة تكساس عن الكحول وتعاطي المخدرات عام 1995 أن فرع تين تشالينج في مدينة سان أنتونيو ارتكب مخالفات للأنظمة السارية في الولاية. ومن بين المشكلات التي وردت في قرار اللجنة أن موظفي تلك المؤسسة ينقصهم التدريب اللازم لعلاج الإدمان، وهددت اللجنة بغلق البرنامج ما لم يتم تعيين مستشارين مرخصين. وهذا بالطبع أمر مرفوض في نظر مؤسسة تين تشالينج، فراحت تشحذ

همـم الإنجيليين، طالبـة دعمهم في التصـدي لحكومة الولاية، واسـتعانت بخريجي البرنامج الذين شهدوا بأن المؤسسة أنقذت حياتهم.

وفي أثنـاء الجـدل القائـم، اسـتدعى بوش أولاسـكي لتقـديم المشـورة، وتطبيقاً لتوجيهاته قرر بوش أن يقف في صـف تين تشـالينج. وضغط بوش عام 1997 بواسطة التشريع باتجاه إعفاء المرافق الدينية من بعض الأنظمة التي تطبق على ما يماثلها من مرافق علمانية. وبناءً عليه، فإن مستشاري علاج الإدمان في المؤسسات الدينية ليسوا ملزمين بالخضـوع لتدريب خاص للحصول على الترخيص الحكومي. وأنشأت الولاية مؤسسة مسـيحية تدعى رابطة تكساس لوكالات رعاية الطفولة المسيحية؛ كي تشرف على اعـتراف الولاية ببرامج الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسـات الدينية مثل مؤسسـة تين تشالينج. ويضم مجلس الرابطة المكون من ستة أعضاء ممثلين عن المرافق التي يتولى الإشراف عليها.

كانت بعض نتائج ذلك الإجراء وحشية وقاسية. وكما يذكر الصحافيان مولي آيفنز و لو دوبوز من تكساس في كتابهما بعنوان: (كمين بوش)، أنه «بعد أربع سنوات من قيام حاكم الولاية بوش باستثناء المرافق المسيحية للعناية بالطفل من رقابة الحكومة، أخبر طبيـب غرفة الطوارئ - بعد أن فحص فتى يبلغ من العمر ثمانية عشـر عاماً، أنقذته أمه من مأوى ساوث تكساس - الأم بأن ابنها تظهر عليه علامات (التعذيب)».

وكان الفتى يقيم في مأوى يدعى رولوف آنكور هومز، المسـمى على اسم قس اسمه لستر رولوف، وكان لستر هذا - وبحسب وصف آيفنز ودوبوز - «واعظاً عصامياً نارياً مستعراً في دعوته للمسيح». وبعد أسبوعين من الإبلاغ عن حالة الإيذاء الجسدي تلك، أعادت رابطة تكسـاس لوكالات رعاية الطفولة المسـيحية الاعتراف بمؤسسـة رولوف آنكور هومز. إلا أن الادعاءات عن الإيذاء كانت صحيحة، وفي عام 2001، وجد مدير تلك المؤسسـة مذنباً بجريمة الإيذاء الجسـدي بعد محاكمة جنائية. أما زوجته، كما كتـب آيفنز ودوبوز، فقد منعت منعاً باتاً مؤبداً من العمل في مرافق العناية بالطفل في تكساس؛ بسبب سوء معاملتها لفتاة في مؤسسة دينية.

أخرى تدعى ربكاه هوم: «قيّدت الفتاة ديان داوزي بشريط بلاستيكي لاصق على الكرسي، ولكمت على صدرها، وحبست حبساً انفرادياً مدة 32 ساعة قبالة عرض متواصل من مواعظ رولوف»[85].

ويجب التنويه هنا إلى أن رولوفس آنكر هومز ليست نموذجاً للمؤسسات الدينية التي تقدم خدمات اجتماعية. وكما تبين من شهادة الذين دافعوا عن مؤسسة تين تشالينج أن كثيراً من الذين اختاروا المصحات الدينية لعلاج الإدمان، أصبحوا من المؤيدين المخلصين لتلك البرامج التي ساعدتهم في الوقت الذي فشلت فيه البدائل العلمانية. ومع ذلك، وحين تزيل الحكومة الأنظمة واللوائح، وتقرر أن الإيمان الديني يمكن أن يكون بديلاً عن التدريب المهني، فإن التعسف سيقع لا محالة.

واحتمال وقوع التعسف والإيذاء واحد فقط من تلك الأخطار المتأصلة في المبادرات الدينية. والخطر الأكبر أقل آنية، لكنه أكثر مكراً وضرراً، ألا وهو مأسسة المذهبية الدينية في الحياة العامة. وقلما يحدث في الولايات المتحدة أن يتم توزيع الموارد العامة بحسب كرسي الاعتراف. إن أكثر ما يمكن للأقليات الدينية والعلمانيين أن يحلموا به في ظل نظام دعم المؤسسات الدينية، هو توفير بدائل مستقلة ـ لكن متساوية ـ عن البرامج الحكومية التي يديرها المسيحيون الإنجيليون. وحتى هذه اللحظة، لم يحصلوا - ولو - على ذلك.

♦

من أوائل القرارات التي اتخذها بوش حين أصبح رئيساً للبلاد، هو أنه أوجد مكتب البيت الأبيض للمبادرات الاجتماعية والدينية. ثم شرع ينشئ مكاتب مشابهة في الوزارات ذات الأهمية ـ العدل، والعمل، والصحة والخدمات الإنسانية، والتجارة، وشؤون قدامى المحاربين، إضافة إلى الوكالة الأمريكية للتطوير الدولي، ووكالة شؤون الأعمال الصغيرة - وقد ملئت هذه المكاتب بموظفين كانوا يعملون في مؤسسات اليمين المسيحي. فمثلاً، كان ديفيد كوبو - الذي يشغل الآن منصب نائب المدير التنفيذي لمكتب البيت الأبيض للمبادرات الدينية والاجتماعية - موظفاً في الائتلاف المسيحي.

أما دينا كارلسون – التي تشغل الآن منصب المديرة المساعدة لمكتب المبادرات الدينية والاجتماعية في وزارة الصحة والخدمات الإنسانية – فكانت تعمل مديرة العلاقات الاجتماعية في مجلس أبحاث الأسرة. وبات بيد القوميين المسيحيين فرصة تحويل المنح الحكومية إلى أصدقائهم في الحركة*.

ويمكننا القول – بكل تأكيد –: إن الهيكل الذي تقوم عليه طريقة صرف معظم المنح الحكومية المقدمة للبرامج الاجتماعية ذات الأساس الديني، قد وضع بهدف مساعدة بناء الحركة. ولأن معظم الكنائس الصغيرة والخدمات الكنسية الشعبية لا تحسن كتابة مقترحات الحصول على المنح، ولا التعامل مع الحكومة، فقد أسست حكومة بوش صندوق الرأفة. وتحصل المنظمات الكنسية الكبيرة التي تتمتع بالخبرة، مثل منظمة عمليات الرحمة التي أنشأها بات روبرتسون، على منح من صندوق الرأفة مقابل تدريب المنظمات الصغيرة على كيفية التقدم بطلبات المنح الحكومية. ويقوم الصندوق بتوزيع نسبة مئوية من الأموال الفدرالية إلى المجموعات الصغيرة من متلقي المنح الحكومية، وبذلك تملك منظمة بات روبرتسون سلطة توزيع أموال الحكومة المحصلة من دافعي الضرائب، على البرامج القائمة على الدين بحسب هواها بما يضمن توسيع شبكتها ونفوذها السياسي.

إن هذه العملية الثنائية في نقل الأموال بين الجمهوريين في الحكومة، واليمين المسيحي هي السبب وراء تحوّل ثقافتنا إلى شيء جديد يصعب التعرف عليه. وفي ضوء انبثاق السياسات العامة – في الوقت الحالي – من العقائد الشمولية، أصبحت

* ومن وسائل تحقيق ذلك، ملء اللجان التي تنظر في طلبات المنح بأشخاص يؤيدون الحركة. وقد قامت الصحافية إستار كابلن، مؤلفة كتاب: (مع وجود الرب في صفهم) بتقديم طلب بموجب قانون حرية المعلومات للكشف عن أسماء الخبراء غير الحكوميين الذين تم تكليفهم بالنظر في طلبات الحصول على منح تمويل برامج (الامتناع عن ممارسة الجنس) من وزارة الصحة والخدمات الإنسانية. وكان منهم ديفيد نوبيل، رئيس مؤسسة خدمات القمة،(وهي مركز تدريب على النظرة العالمية المسيحية، ومقرها مدينة كولورادو) إلى جانب مندوبَيْن من مؤسسة التركيز على الأسرة، وثلاثة مندوبين من مجلس أبحاث الأسرة، وثلاثة من منظمة النساء المهتمات بأمريكة.

الاجتماعات الحكومية أشبه ما يكون بالانبعاث الديني. وأصبح أعضاء مجلس الشيوخ يلجؤون إلى يسوع لإشفاء المرضى. وأضحى المتعاقدون مع الحكومة يستشهدون بالإنجيل بدلاً من الدراسات. وحملت مطوية ذات ألوان أربعة – صادرة عن وزارة العمل، وضعت لمساعدة الجماعات الدينية في تقديم طلبات الحصول على المنح الحكومية – رسماً لغصن تلتهب فيه النار، مثل الغصن الذي شاهده النبي موسى قبل لقاء ربه، المذكور في سفر الخروج، وكتب تحت تلك الصورة العبارة الآتية: «ليس لدى كل شخص غصن يحترق ليدله على مهنته في الحياة».

وفي بداية ولاية بوش، كشف اجتماع نظمه القس صن مايونغ موون، زعيم الكنيسة الوحدوية، عن ومضات واضحة بليغة عما ستؤول إليه الحالة الجديدة الغريبة في العاصمة واشنطن. إذ احتشد كبار قادة الحزب الجمهوري في الكونغرس في الخامس والعشرين من إبريل من عام 2001، وكان بينهم ترينت لوت، ودينيس هاسترت، ورك سانتوروم، في غداء عمل في أثناء (قمة دينية) أقيمت في القاعة الكبيرة التابعة لمكتبة الكونغرس. وكان بين الحضور جون دليليو، وكان يشغل وقتها رئيس مكتب البيت للمبادرات الاجتماعية والدينية. ودعي إلى تلك القمة عشرات من الزعماء الدينيين. وتجمع مئات آخرون في أكثر من خمسين مؤتمراً محلياً في مختلف أنحاء البلاد، حيث شاهدوا وقائع القمة التي عقدت في العاصمة واشنطن عبر بث منقول عبر الأقمار الصناعية وممولّ من القس موون.

وفي تلك القاعة المميزة تحت قبة مبنى الكونغرس، تعاقب الساسة والُوعَّاظ الدور على منصة الخطابة، للتنديد بفكرة الفصل بين الكنيسة والدولة، وللاحتفال بقوة شفاعة المسيح. وقال السيناتور كي بيلي هتشينسون من ولاية تكساس: «إنني ألجأ إلى الإنجيل، من أجل هؤلاء الذين يناضلون، والذين يحاولون مساعدة المناضلين ... ففي رسالة يعقوب، الإصحاح الأول، الآيات 2-4: «احسبوه كل فرح يا إخوتي، حين تقعون في تجارب متنوعة؛ عالمين أن امتحان إيمانكم ينشئ صبراً، وأما الصبر فليكن له عمل تام؛ لكي تكونوا تامين وكاملين غير ناقصين في شيء».

أما روبرت وودسن الأكبر، وهو من المحافظين السود، وحليف مقرب من أولاسكي، ويرأس المركز الوطني لمشروعات الأحياء السكنية، فألقى خطاباً ظهر وكأنه يحاجّ فيه بأن شهادة الإنجيل هي كل ما نحتاجه من معطيات تجريبية لإثبات فعالية المبادرات القائمة على الدين ونجاعتها. فقال:«إن أولئك الذين يتساءلون إن كانت القيادة الشعبية القائمة على الدين ناجعة؟... ويقولون: أين الدليل... فأقول: لم يسبق لأحد أن ساءل البرامج العلمانية عن نجاحها، ولكنهم يسألون الآن ـ فجأة ـ عن البيانات. حسناً، سأقول لكم: إن البيانات التي أستخدمها هي التجربة التي مر بها الرجل الأعمى، كما جاءت في إنجيل متى، حين شفي على يد يسوع، وعاد إليه بصره». ويذكر هنا أن المركز الذي يرأسه وودسن تلقى 1,8 مليون دولار من صندوق الرأفة الفدرالي.

وانتهى المؤتمر بأداءٍ قدَّمه منشد إنجيلي أبيض يلبس قميصاً أسود وربطة عنق بيضاء. وشاركه عدد من القساوسة في الغناء على منصة الخطابة، إلى جانب السناتور رك سانتوروم والكاهن موون. وتمايلوا جميعاً إلى الأمام والخلف، فيما راح المغني يدندن عن تعجيل قدوم (الرب).

«الفصل بين الدين والسياسة هو أحب شيء إلى الشيطان»:

على بعد بضع مئات من الأميال، كان بوب واينبرغ ـ أستاذ العمل الاجتماعي في جامعة نورث كارولينا في مدينة غرينزبورو ـ يراقب هذه الأحداث باستغراب مروّع.

وقد سبق لواينبرغ أن عمل أبحاثاً معمقة عن الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الهيئات والجمعيات الدينية، ولهذا السبب تلقى دعوة من رجال الدين المحليين الذين عمل معهم في أثناء بحثه لحضور أحد المؤتمرات في مدينة رالي، والذي انعقد في حرم جامعة نورث كارولينا ستيت. ولأن هذا المؤتمر كان يوحي بأنه تحت رعاية حكومية، فقد أصابت واينبرغ الدهشة عندما قدم إليه كتاب يحتوي، إلى جانب جدول أعمال المؤتمر، على مقتطفات من كتاب للكاهن صن مايونغ موون تقول إن: «(الرب) يهتم بتكوين الشخصية الداخلية للإنسان»، وتشجب مذهب الفردية الأمريكية.

واختير ثلاثة من الحضور لقراءة عدة صفحات من تلك المقتطفات على الحضور. وتنصّ إحدى تلك الفقرات على ما يأتي: «إذا كنا نرغب في توحيد العالم، فإننا بحاجة إلى ثورة عظيمة، وستكون هذه الثورة ثورة عن الشخصية الإنسانية»، وجاء في فقرة أخرى: «إن هذه الأمة الأمريكية مؤسسة على المبادئ المسيحية ـ اليهودية، ومع ذلك، نجد أن شعبنا أصبح مغالياً في النزعة الفردية. هل كان المسيح شخصاً فردياً؟ كيف أضحى الأمريكان ملحدين وفرديين في حين أن المسيح لم يكن لديه أي طبيعة فردية؟».

ويجد المتفحص الباحث لسجل موون – زعيم النحلة المسيحية الكورية، والملياردير، وصاحب سوابق، الذي يصف نفسه بالمسيح – أن لغة خطاب موون مألوفة ومعهودة. ويوجد لديه تصور عالمي لحكومة كهنوتية تحت سلطته. وقد صرح من قبل بأن «الفردية هي أبغض شيء عند الرب». وأثنى على الشمولية؛ لأنها تعني الطاعة، وهو يتوقع أن تؤول هذه الطاعة والولاء إليه في يوم من الأيام.

وبعد الفراغ من قراءة الصفحات في قاعة المحاضرات في جامعة نورث كارولينا، طلب من الحضور تشكيل مجموعات صغيرة لمناقشة علاقة ما سمعوه، بالأعمال التي يقومون بها في حياتهم اليومية، ويقول واينبرغ الذي قدم لي نسخة من الكتيب: «لقد كنت في غاية الذهول، ولم أكد أصدق ما يحدث أمامي، ما حدث كان في منتهى الغرابة، وشعرت وكأنني أتيت من كوكب آخر».

لم يكن واينبرغ، وحاله في ذلك مثل حال معظم الأمريكين، يدرك مدى السلطة التي يمارسها موون في سياسة الأمة. فأشهر ما يعرف به صاحب الغبطة الذي سبق له أن أمضى 11 شهراً في السجن على جريمة الاحتيال والتزوير في ضريبة الدخل، هو إقامته حفل تزويج آلاف الغرباء معاً في قداس واحد. وقد أكسبته هذه الأحداث شهرة لدى عامة الناس، بأنه رجل غريب مغرم بحب الاستعراض إلى حد الجنون. إلا أن هذا الانطباع يخفي الدور الذي يؤديه بصفته واحداً من أصحاب الحل والعقد المتنفذين في العاصمة الأمريكية واشنطن. والحقيقة هي أن موون هو أحد الداعمين للحزب الجمهوري والتيار المحافظ عموماً. وقد تمكن بواسطة مجموعات الواجهة المتنوعة

التابعة له، من أن يكون مناصراً مهماً للدعم الحكومي الذي قدمه بوش للمنظمات الدينية، ومتلقياً ثانوياً لهذا الدعم.

وتبدو العلاقة بين موون والقوميين المسيحيين علاقة غريبة؛ لأن موون نفسه يرى أنه خليفة للمسيح، وليس عبداً له. غير أن هذا المسيح المنتظر أدرك منذ زمن بعيد الحاجة إلى التعاون مع اليمين المسيحي. فقد ذكر في خطاب ألقاه عام 1973 ما نصه: «إن أمنيتي تنظيم حزب سياسي مسيحي، يضم الطوائف البروتستانتية والكاثوليكية وبقية الطوائف المسيحية الأخرى»، ودعا في الخطاب نفسه إلى «حكومة ثيوقراطية تلقائية تحكم العالم»[86].

ومع أن أتباع موون الدينيين قلة قليلة، إلا أن مصادره وفيرة. وذكرت صحيفة واشنطن بوست أن «حركته تسيطر على ماتتجاوز قيمته 300 مليون دولار في المشروعات التجارية، والسياسية، والثقافية» في العاصمة واشنطن وحدها، وذلك بحسب إحصاء أقيم عام 1997. وينفق موون أمواله بسخاء على تمويل اليمين. (وقد كان والد جورج بوش من المستفيدين من عطايا الكنيسة الوحدوية، وحصل على ما يقدر بمليون دولار مقابل خطابات افتتاحية، وحضور مؤتمرات يعقدها موون في الخارج)[87]. وفي أواخر عام 1980، قام موون بشراء صحيفة واشنطن تايمز، وهي صحيفة يومية محافظة، وتعد مرجعاً أساسياً لكثير من أقطاب الجناح اليميني، مع أنها تخسر الملايين من الدولارات سنوياً.

وفي عام 1995، أنفق موون 3,5 ملايين دولار لإنقاذ جامعة الحرية التي يملكها القس فالويل، وكانت على شفا الإفلاس. وفي العام اللاحق، قدمت مؤسسة نيوز وورلد كميونيكيشن التي يملكها موون، قرضاً إضافياً بقيمة 400 ألف دولار لجامعة الحرية[88].

وقريباً، وضع موون مصادره لدعم القضايا القائمة على الدين. وفي الأسابيع التي سبقت المؤتمر الذي انعقد في مكتبة الكونغرس في إبريل من عام 2001، جاب موون البلاد ملقياً سلسلة من الخطابات المؤيدة لمبادرة بوش في دعم الأنشطة الاجتماعية للمؤسسات الدينية. وقام بدعوة القساوسة المحليين، وقدم لكثير ممن

حضر منهم ساعة ذهبية تبلغ قيمة الواحدة منها بضعة آلاف من الدولارات، وذلك دليلاً على «محبته التي لا تتغير»[98].

وبحسب ما نقله جون غورينفيلد في موقع صالون، فقد عقد موون في العام اللاحق مؤتمراً بعنوان: «(الرب) والسلام العالمي»، استمر على مدى ثلاثة أيام، حيث جمع فيه عدداً من الرموز السياسيين في البلاد، بمن فيهم أعضاء في مجلسي الشيوخ والنواب، للحث على دعم مبادرة بوش في دعم النشاط الاجتماعي للمؤسسات الدينية. وفي إحدى الجلسات، ألقى تِم تووي الذي حل محل دليليو في إدارة مكتب البيت الأبيض للمبادرات الدينية والاجتماعية، الخطاب الافتتاحي. وكتب غورينفيلد يصف ما حدث:

> «ثم جاء دور موون في إلقاء خطابه، فدعا المؤسسات الدينية الأخرى كافة، إلى مساندة مبادرة بوش في دعم النشاط الاجتماعي للمؤسسات الدينية. وصدور مثل هذه الدعوة من موون أمر منطقي؛ لأنه يؤمن من قبل بأن الأديان كلها ستتوحد تحت إمرته. وكما صرح في أكثر من مناسبة بأن «الفصل بين الدين والسياسة هو أحب شيء إلى الشيطان». وفلسفته هي: «أن المسيح أخفق في رسالته لأنه لم يملك قط سلطة دنيوية». أما موون فسوف ينجح - كما يقول - عن طريق تطهيرنا من ثقافتنا المشبعة بالجنس، وهذا يشمل تطهيرنا من الشواذ جنسياً، (الذين يصفهم بالكلاب آكلة العذرة) والنساء الأمريكيات (وهي كناية عن المومسات). والأولى باليهود أن يتوبوا، أيضاً. (ويزعم موون أن المذبحة النازية كانت انتقاماً من «(الرب) على صلبهم المسيح»: «وتطبيقاً لمبدأ القصاص، قتل هتلر 6 ملايين يهودي»). والحل الذي يراه، يتمثل بحكومة ثيوقراطية عالمية، تعمل على فرض العادات والممارسات الجنسية اللائقة؛ بغية إقامة جنة الله في الأرض»[90].

وتطبيقاً لمبادرة دعم النشاط الاجتماعي للمؤسسات الدينية، تم تخصيص ملايين الدولارات من الميزانية الفدرالية لفرض العادات والممارسات الجنسية اللائقة عن طريق تدريس طلبة المدارس المراهقين وتشجيعهم على الامتناع عن ممارسة الجنس

قبل الزواج. وكما نقل غورينفيلد، فقد تلقى نادي فري تينز يو إس إيه (الفتية الأمريكيون الأحرار) - وهو نادٍ للعفاف تابع للكنيسة الوحدوية، ويمارس نشاطه بعد ساعات الدوام المدرسي، تلقى هذا النادي منحة بقيمة 475,280 دولار من المال الفدرالي عام 2002. كما تلقى عملاء موون مخصصات حكومية مشابهة بمقتضى مبادرة الزواج الصحي التي أطلقها بوش. وفي غضون ذلك، أصبح ديفيد كابورا - وهو أحد الذين تحدثوا في مؤتمر إبريل عام 2001، وهو «صديق وعميل سياسي قديم لموون، ويعمل ضمن جماعاته الواجهة»، بحسب وصف صحيفة سان فرانسيسكو كرونكل له. يدير الشركة الحكومية للخدمة الوطنية والاجتماعية التابعة للحكومة الفدرالية[91].

وربما يوحي حصول المونيين على هذه الأموال، بأن مبادرة بوش في دعم النشاط الاجتماعي للمؤسسات الدينية هو دعم يشمل جميع المؤسسات الدينية دون تفريق، غير أن هذا الانطباع انطباع مضلل. فبينما حصلت الكنيسة الوحدوية على نزر يسير من بلايين الدولارات التي خصصتها الحكومة لتلك المبادرة، إلا أن الغالبية العظمى من الأموال كانت من نصيب الكنائس والأبرشيات المسيحية.

ومن المستحيل تقسيم النسب المئوية للأموال التي دفعت، بالنظر إلى أن مبادرة دعم المؤسسات الدينية مصممة بطريقة تجعل من الصعب جداً تتبع مصاريف الإنفاق. وهناك مخصصات مالية يديرها عدد من الوكالات الحكومية، وتوزع بطرق مختلفة. وتذهب بعض هذه الأموال إلى الولايات التي تقوم بدورها بتوزيعها على المنظمات الدينية المحلية التي تقدم خدمات اجتماعية. كما تذهب ملايين الدولارات عبر صندوق الرأفة إلى مجموعات وسيطة، مثل مجموعة بات روبرتسون، كي يقوم هذا الأخير بدوره بتوزيعها على أنشطة بحسب هواه. وتذهب بعض الأموال مباشرة إلى منظمات مثل جمعية (أتلانتا من أجل المسيح). كما تتلقى بعض الجماعات غير الدينية مساعدات مالية من تلك المخصصات، وهو ما يزيد من ضبابية الموقف.

وأفضل تحليل شامل لتوزيع المنح المالية التي خصصت للمؤسسات الدينية ذات الأنشطة الاجتماعية، قامت به وكالة الأسوشييتد برس عام 2005[92]. إذ عاينت الأسوشييتد برس المنح المالية التي وزعتها خمس وكالات حكومية عام 2003. هي وزارة الصحة والخدمات الإنسانية، ووزارة الإسكان والتطوير الحضري، ووزارة التعليم، ووزارة العمل، ووزارة العدل. ولم يشمل التحليل الأموال التي قدمت إلى الولايات لتوزيعها بمعرفتها. وإلى جانب تحليل الأرقام، عملت الأسوشييتد برس 150 مقابلة مع متلقي هذه المساعدات في 30 ولاية. ثم قامت بنشر قوائم خاصة بكل ولاية للجهات التي تلقت تلك المنح. ومن بين الألف وست مئة مستفيد، كان هناك 50 منظمة يهودية، و5 منظمات إسلامية، وواحدة بوذية. ويمكن للمرء أن يجادل بأن هناك عدالة في هذا التوزيع – لأن اليهود والمسلمين والبوذيين لا يشكلون سوى نسبة ضئيلة من السكان. إلا أننا إذا نظرنا إلى المسألة من منظور الواقع العملي، فإن المعبد البوذي في كاليفورنيا الذي تلقى 5500 دولار لا يفعل شيئاً لمساعدة البوذيين في ولاية ماريلاند أو نيويورك. ونجد أن منح المؤسسات الدينية كافة، في معظم الولايات ذهبت إلى جماعات مسيحية، وبعض هذه الجماعات تجعل من التنصير هدفها الأهم والأول. وقد مكنت المنح القليلة – التي دفعت إلى الجماعات غير المسيحية – جورج بوش وأنصاره من التحدث عن مبادرة دعم المؤسسات الدينية بلغة تعددية، إلا أن ذلك لا يغير من الطبيعة المذهبية (للمحافظة الرؤوفة).

ومن العجيب أن الحكومة – على ما يبدو – لا تحتفظ بحساب للأموال التي تصرف من الخزينة الفدرالية على الجماعات الدينية، أو كيفية إنفاق تلك الأموال، أو على وجوه إنفاقها. وقد قال بيلي تيري وهو مستشار عمل ضمن عدد من اللجان التي كانت تشرف على طلبات الحصول على المنح التي تقدمها مبادرة دعم المؤسسات الدينية: «إنهم سعوا إلى فعل كل ما بوسعهم لتجنب أي تقويم دقيق... وليس هناك إمكانية لمعرفة ذلك، وإن أرادوا، فلا توجد أي معلومات، ولا يوجد هيكل قائم لعملية التوزيع».

وحتى دليليو نفسه الذي كان أول رئيس مكتب للمبادرات الدينية والاجتماعية، توصل أخيراً إلى أن المبادرة كانت تهدف إلى دعم القاعدة الشعبية لبوش، وليس الفقراء. وكما جاء في حديثه إلى رون سسكند مراسل مجلة إسكوايز: «لا توجد سابقة في أي حكومة أمريكية معاصرة لهذه المبادرة: انعدام تام لجهاز يشرف على هذه السياسة... ما يحدث هو أن كل شيء ـ وأنا أعني كل شيء ـ يديره الذراع السياسي. إنها حكم الميكيافليين[93].

ويعد دليليو – وهو ديمقراطي محافظ، وعالم اجتماع – من المؤمنين بدور كنائس الأحياء السكنية داخل المدن في معالجة المشكلات الاجتماعية في تلك المجتمعات. وكان يسعى إلى تزويدها بالأموال؛ لكي تقوم بالعمل الاجتماعي، وليس بالتنصير. ورغبة منه في بناء توافق في الرأي مع الديمقراطيين، كان دليليو على استعداد لمنع استخدام أموال الدولة لأهداف دينية واضحة. وهو ما تسبب في حدوث صدام بينه وبين القوميين المسيحيين أمثال أولاسكي.

ظن دليليو أن بإمكانه معارضة اليمين المسيحي مع الاحتفاظ بوظيفته في البيت الأبيض. وبحسب مقالة سسكند في مجلة إسكوايز، عندما ضغط كارل رووف على دليليو؛ كي يوقف معاداته للمسيحيين المحافظين، ويبدأ بدلاً من ذلك بمناكفة الأشخاص الذين يعادوننا، رد عليه دليليو: «إنني أرفض تلقي أي أوامر من جيري فالويل».

ويبدو أن دليليو كان يقلل من شأن حظوة فالويل وأمثاله لدى الحكومة. وكتب سسكند:

> يذكر دليليو أنه في أثناء قيامه بمهمته الأساسية ـ وهي تشجيع الأفكار والسياسات التي تؤدي إلى تكوين شراكة بين الحكومة والمنظمات الدينية ذات الأنشطة الاجتماعية، ودعمها ـ شاهد بداية ما أصبح فيما بعد نمطاً متكرراً: أن البيت الأبيض كان «يومئ إلى أعضاء الكونغرس من الجمهوريين في أقصى اليمين، الذين يقومون بدورهم بصياغة ما يسمى مشروع قانون بشأن الدين، بما يلبي رغبات (أو كما يتخيلون أنه يلبي رغبات) بعض القادة الأصوليين المحددين، وأتباع تيار حرية

الإرادة (الليبريتيريانز) في ولايات الوسط الأمريكي، ولكنه لا يمت إلى نهج المحافظة الرؤوفة بصلة، ولا يتعدى أن يكون - بما لا يخفى على أحد - مجرد مبادرة سياسية فاشلة من البداية. ويمكن لذلك المشروع أن يحصل على أصوات الحزب الجمهوري في مجلس النواب، ولكنه لن يرى النور بعد ذلك؛ لأنه لن يجتاز مجلس الشيوخ[94].

باءت كل مشروعات تلك القوانين بالفشل. وأجبر دليليو على الاستقالة من منصبه. وفعّل بوش مبادرته لدعم المؤسسات الدينية عن طريق صلاحياته بإصدار أوامر رئاسية تنفيذية، وهي بحد ذاتها خطوة متهورة وجسورة؛ لأنها تغيير جذري للعلاقة بين الدولة والكنيسة بمرسوم رئاسي. لم يكن هناك سوى قليل من المخصصات الجديدة للبرامج الاجتماعية، إلا أن هذه المخصصات الجديدة تم تحويلها إلى وجهات جديدة. وذهبت ملايين الدولارات إلى برامج تهدف إلى غرس القيم الاجتماعية المحافظة، مثل تعليم العفة، والمحافظة على العذرية، وتشجيع الزواج.

وفي عام 2004، قدم بوش مبادرة جديدة تسمى آكسس تو ريكفري (توفير الشفاء من الإدمان)، فاتحاً الباب أمام دعم الحكومة الفدرالية لعلاج الإدمان على المخدرات عن طريق المؤسسات الدينية، مثل الخدمات التي يوفرها مركز فري إنديد. وتقدم هذه المبادرة مبلغ 100 مليون دولار لأربع عشرة ولاية، إضافة إلى المجلس الصحي للهنود الحمر في ريف كاليفورنيا، وهي منظمة قبلية تعنى بالهنود الحمر، لغايات علاج الإدمان على المخدرات. وتقدم تلك المخصصات على شكل (كوبونات) تصدرها الحكومة. ويتوقع أن يضاف المزيد من الولايات إلى البرنامج في السنوات القادمة.

وتعد (الكوبونات) الحكومية عنصراً جوهرياً في خطة الجناح اليميني لإنشاء خدمات اجتماعية طائفية. ومن منظور قانوني، فإن البرامج الممولة عن طريق الكوبونات تسمح بمزيد من أنشطة التنصير، أكثر من أي شكل آخر من أشكال التمويل الحكومي، لأن الفرد المدمن - وليس الحكومة - هو الذي يختار الجهة التي ستصرف لها قيمة (الكوبون). (وينطبق المبدأ نفسه على كوبونات المدارس، ولهذا

السبب تبرز أهميتها في برامج اليمين المسيحي). وفي كتاب المحافظة الرؤوفة، ينقل أولاسكي عن كارل إزبك أحد المحامين البارزين في الحركة القومية المسيحية، وهو الذي ترأس فيما بعد مكتب مبادرة دعم المؤسسات الدينية ذات النشاط الاجتماعي التابع لوزارة العدل، قوله بأن الكوبونات تحرر المستفيدين من القيود التي تفرضها مادة التعديل الأول للدستور المتعلقة بالفصل بين الدين والدولة.

وتلقت ولاية لويزيانا، وهي واحدة من بين الولايات المشاركة في برنامج آكسس تو ريكفري، مبلغ 22,8 مليون دولار؛ كي تخصصها لعلاج إدمان المخدرات المعتمد على نظام الكوبونات. وتعاقدت الولاية مع تونجا مايلز لتدريب مؤسسات دينية أخرى على علاج الإدمان؛ كي تحصل على ترخيص الولاية وعلى كيفية استخدام الكوبونات. ويعني نظام الكوبونات أن بإمكان الحكومة الآن أن تنفق من المال العام لوضع الناس في برامج مؤسسة فري إنديد، وهي العيادة الخارجية التي افتتحتها مايلز قريباً بتمويل من الحكومة.

الإدمان والخلاص

في بناء من طابق واحد، قرب الطريق السريع الذي يعد شريان الحياة الرئيس لمدينة باتون روج، تقع مؤسسة فري إنديد، التي تستقبل الناظر إليها بالبهجة والترحاب. وفيما عدا اللمسات الدينية - المجلات الإنجيلية الموضوعة على الرف، واقتباسات الإنجيل المعلقة على الحائط - تبدو على المؤسسة ملامح العيادة الطبية الحديثة. والمؤسسة - بحسب شهادة توماس كوين، ذي الباع الطويل في العمل الاجتماعي في نيويورك الذي يعمل الآن مستشاراً لولاية لويزيانا في برامجها لعلاج الإدمان على المخدرات - كانت من أفضل المؤسسات التي شاهدها. وقال لي: «بصراحة، لو كنت مدمناً، فسأفضل أن أعالج في فري إنديد، على أن أعالج في برنامج علماني». وبالمقارنة بالعيادات التي شاهدها في المستشفيات، كانت فري إنديد «أنظف، وآنس. وكان فريق الموظفين ودودين، لا عقابيين، ولا متشككين».

ومن الواضح أن تونجا مايلز فخورة بأن تقدم للأشخاص الذين يقصدون مركزها بيئة محترمة. وقالت لي: «إننا نستقبل مراجعين من مختلف المستويات، من الحي

المجاور إلى نوادي الخاصة؛ لأن الإدمان لا يهمه من أنت، أو من تكون. أردت أن يشعر القادم إلى المؤسسة وكأنه في بيته. ولكن ماذا لو كان الشخص من المشردين بلا مأوى ـ من قال بأن عليهم أن يذهبوا إلى مكان أو خدمة دون المستوى؟».

تبلغ مايلز من العمر أربعين عاماً، وهي امرأة سوداء، أنيقة الملبس، ترتدي بنطالاً أبيض، وجاكيتاً قطنياً أبيض، وقميصاً مخططاً بالأبيض والأحمر. وتصف نفسها بأنها تتبع نهجاً محافظاً جداً في القضايا الاجتماعية، ولكنها ليست متزمتة. وتتبعث منها جاذبية هادئة. وقالت: «إننا نعمل بإخلاص، ... إننا واقعيون». وهي من معارضي الإجهاض، ولكنها تعارض عقوبة الإعدام بعد أن شاهدت كيف أجحف نظام العدالة بحق السود في الولايات الجنوبية. وهي تعتقد أن الشذوذ الجنسي خطيئة، وذكرت لي أن مؤسستها ساعدت عدداً من الشواذ «في الخروج من نمط الحياة ذاك»، ولكنها قالت أيضاً: إنها ترحب بذوي الميول الجنسية المثلية الذين يريدون التخلص من إدمانهم على المخدرات دون أن يتحولوا إلى أشخاص أسوياء. مؤكدة أنها: «تريد أن تراهم وقد تخلصوا من إدمانهم وحسب».

كانت مايلز حين التقينا، لا تزال تتلقى تدريبها الذي يؤهلها لأن تصبح مستشارة مرخصة في علاج الإدمان. وتستند مايلز في هذا المجال على خبرة راسخة، لا على تحصيل أكاديمي. وهناك اعتقاد في المذهب البنتكوستلي* يقول: إن ارتفاع المنزلة التي يصل إليها الشخص في إيمانه، تعادل عمق الانحطاط الذي هوى إليه قبل أن يرفعه المسيح. وقصة مايلز خير مثال على هذه المقولة. فهي ابنة لأب مدمن على

* طائفة نصرانية بروتستانتية، تركز على أهمية التعميد في الروح القدس،(الذي تظهر آثاره بالقدرة على التحدث بعدة لغات، وإشفاء المرضى، والتنبؤ، وإخراج الأرواح الشريرة من الأماكن والأشخاص)، وتفسر الكتاب المقدس تفسيراً حرفياً، وتتبنى نظرة عاطفية غير رسمية تجاه العبادة. والاسم مشتق من الكلمة اليونانية بنتكوست التي تعني اليوم الخمسين، أو عيد الخمسين، وهو العيد الذي يصادف يوم الأحد السابع الذي يعقب عيد الفصح، احتفالاً بنزول الروح القدس على الحواريين، ويسمى كذلك بالأحد الأبيض، وعيد الحصاد. ويصادف عند اليهود اليوم الخمسين بعد اليوم الثاني من عيد الغفران. وتقام في الكنائس اليهودية احتفالات في هذا اليوم بمناسبة تلقي النبي موسى التوراة في جبل سيناء.(قاموسًا ويبستر وأكسفورد).

الخمر، وقالت لي: إنها تعرضت لاعتداء جنسي وهي طفلة، وكانت ناشطة جنسياً حين بلغت عشر سنين من عمرها. وبعدها بقليل بدأت تتعاطى المخدرات، ثم تحولت إلى مدمنة حين دخلت في سن المراهقة. واضطرت إلى امتهان البغاء لشراء المخدرات، وتعرضت للاغتصاب، وقامت بعمليتي إجهاض، وانتهى بها المطاف إلى المستشفى بعد أن حاولت الانتحار.

وبعد ذلك، حين بلغت التاسعة عشرة، أو العشرين من عمرها ــ فهي لا تذكر بالتحديد كما تقول - خُلّصت. وحدث ذلك فجأة، بعد أن دعت لها جدتها. «أقول للناس: إنني مت في تلك اللحظة - مت موتاً روحياً. فتونجا القديمة ماتت، وأحييت مكانها تونجا جديدة».

وقالت: إنها بعد ذلك اليوم لم تعد إلى أي من عاداتها القديمة. «لقد آمنت وأيقنت بكلمة (الرب): إن الذي يحرره الابن، يكون حراً حقاً. وأنا أعتقد بذلك. ولا أنظر إلى الوراء».

♦

كانت تلك هي القصة كما روتها لي. أما القصة التي روتها للصحافة الإنجيلية فكانت أكثر فظاعة، كي يكون خلاصها أكثر إثارةً. فبعد أن أثنى بوش على مايلز في أثناء خطاب حالة الاتحاد لعام 2003 ـ حيث كانت تجلس إلى جانب السيدة الأولى في الشرفة المخصصة لها والمطلة على المجلس ـ نشرت المجلة الإنجيلية كاريزما تقريراً مفصلاً عن حياتها. ووصف التقرير مايلز بأنها لم تكن مدمنة سابقة على المخدرات ومومساً وحسب، بل كانت أيضاً من عبدة الشيطان[95]. وهذه التفاصيل الجديدة لها أهمية خاصة لقراء كاريزما، ذلك أن الثقافة الإنجيلية الخاصة تزخر بالقصص التي تتحدث عن أنشطة الشيطان على وجه الأرض.

وحين التقيت مايلز للمرة الثانية - وكان ذلك في مركز ست فري في موعد لقاء مجموعة الدعم مساء الجمعة - سألتها عن ذلك. فردت بأنها كانت تعبد الشيطان منذ صغرها. وسألتها ماذا تتطلب عبادة الشيطان؟، فردت: «طقوساً، وكثيراً من

السادية والمازوخية Fetishism، -تعني: الحصول على المتعة عند تلقي التعذيب الجسدي أو النفسي- وكثيراً من ممارسة الجنس الجماعي، وكثيراً من السحر والشعوذة، وتحضير الأرواح، وإنجيل الشيطان. وكل تلك الترهات».

وتابعت: «ورأيت أناساً يقدمون الحيوانات قرباناً للشيطان... يجتمعون ويفعلون ذلك في المتنزه، أو أي مكان آخر».

وما نوع تلك الحيوانات؟ فردت: «قطط، كلاب، خنازير، خيول»، فتساءلت، «خيول؟» فقالت: « نعم خيول».

الخيول حيوانات غالية الثمن، وأجد من المستبعد أن يقدمها المدمنون على المخدرات قرابين لشياطينهم. كما أن من المشكوك فيه أن تمارس تلك الطقوس الدموية في الأماكن العامة كالمتنزهات، مخلفة وراءها جثثاً مشوهة لتلك الحيوانات دون أن يكتشفها أحد. ولكن قصة مايلز تبدو لبعض الإنجيليين تأكيداً لشكوكهم العميقة في جذور التفسخ الاجتماعي. وفي محيطها ذاك، يبدو كل شيء متناسقاً.

ولكن ثمة شيء يصعب على العلمانيين تصديقه: أن يجد بعض الناس الشفاء في ذلك المحيط. لقد كنت أشك في صحة بعض قصص مايلز، ولكن لدي قليل من الريبة في أنها كانت حقاً تساعد كثيراً من الأشخاص الذين قصدوها للتخفيف من معاناتهم. وفي لقاء مجموعة الدعم مساء الجمعة، نظرت إلى تلك المجموعة المتنوعة التي اجتمعت لأداء الصلاة تحت الضوء الخافت للمصابيح اللاصفة. وكان بين الحضور نساء ذوات شعر أبيض منفوش، و ربما كنّ أكثر ارتياحاً في هذا المكان الذي يشبه الكنيسة منه في مصحات علاج الإدمان الأخرى. كما كان هناك شباب جامعيون، وأمهات شابات، ومعهن أطفالهن، وقد أخبرنني بقصص مرعبة حول الرجال الذين خدعوهنّ وأساؤوا إليهن. ومن المؤكد أن ست فري ساعدت بعضهن في الوصول إلى الشجاعة التي مكنتهن من الانعتاق من تلك العلاقات الخطرة.

لقد اجتمع هؤلاء الناس المصابون معاً، وقدمت لهم مايلز الوعد بالشفاء. وعلى خلاف المراكز الطبية غير الدينية التي تعالج الإدمان، التي تقول: إن عفريت الإدمان

سيبقى معك إلى الأبد، فإن ست فري تقول: إنك ستمسح سجلك القديم، وتبدأ من صفحة بيضاء جديدة. إن بإمكانك الولادة من جديد.

قالت لي: «اسمي تنجا... وأنا لست مدمنة».

♦

خرجت من هناك وأنا أقول لنفسي: إنه لشيء جيد أن ست فري موجود فعلاً. ولكن القضية ليست في استمرار هذا البرنامج أم لا. إن لقاء مجموعة الدعم ينعقد في مكان تبرعت به الكنيسة ولا يعتمد على مال الحكومة، ويجب أن يكون بإمكان العيادة الخارجية العثور على محسنين من الأثرياء الكثر في هذا البلد من الكنائس العملاقة، وبعضهم وجه دعوة لمايلز لإلقاء محاضرات فيها.

بل القضية هي أنه في هذا الوقت الذي تقلصت فيه ميزانيات الخدمات الاجتماعية تقلصاً حاداً، واستطالت فيه قائمة الانتظار لعدد كبير من البرامج الاجتماعية الأخرى، هل ينبغي أن تذهب الأموال العامة لدعم البرامج المصممة لخدمة الإنجيليين المسيحيين حصراً. نعم قد تكون هناك فوائد ومنافع اجتماعية إيجابية لقطاع واسع من الممارسات الدينية - لكن ذلك لا يعني أن تدعمها الدولة. وحتى لو كانت ست فري ناجحة في عملها، فإن ذلك يعني أننا أصبحنا في دولة يقوم الناس فيها فعلاً بالصلاة بالمعنى الحرفي -، من أجل المساعدة العامة.

وإلى جانب ذلك، ومع أنني استحسنت بعض ما شاهدته في ست فري إنديد، فإنه ليس هناك دليل على أن تلك المؤسسة أو غيرها من المؤسسات الدينية التي تعالج الإدمان هي أفضل من البدائل العلمانية، أو أنها مساوية لها. ولعل مايلز حريصة على جمع مثل تلك الأدلة؛ لأنها مقتنعة بأن ذلك سوف يعزز من موقف المؤسسات الدينية. ومع ذلك، فإن عدم اكتراث حكومة بوش بقياس نتائج البرامج القائمة على الدين وصلت إلى حد مذهل، برغم المليارات التي تنفق عليها. وكما كتبت آمي سوليفان في مجلة واشنطن منثلي: «من سوء الطالع أنه - وفي غمرة كل التعليمات المتضمنة في المراسم التنفيذية المختلفة - قد اتضح أن إدارة بوش نسيت أن تطلب

تقويماً للمنظمات التي تتلقى المنح الحكومية ... وقد اختار الرئيس الذي أشبعنا حديثاً عن تحمل المسؤولية في حملته الانتخابية، ألا يخصص أي نفقات لمعرفة ما إن كانت المبادرات القائمة على الدين ستنجح فعلاً أم لا»[96].

الصدام مع العقل:

هذه الثغرة نتيجة لعدم اكتراث الحكومة، إلا أن هناك شيئاً آخر يظهر في المشهد. فالدليل لا يعني للقوميين المسيحيين ما يعنيه لغيرهم. ولا ننسى أنهم يرفضون الطبيعة المادية - وقد رفضوا العلم أيضاً - كمصدر للمعرفة. إن طبيعة النتائج التي يسعون إليها لا يمكن تحديدها.

توجهت في فبراير من عام 2005 إلى مؤتمر عن الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات الدينية تحت رعاية جمعية الاتحاديين، وهي منظمة قانونية محافظة. وانعقد المؤتمر في مبنى كانون هاوس في العاصمة واشنطن. وكان من بين المتحدثين في المؤتمر المحامي كارل إزبك، وهو المحامي الذي استشهد أولاسكي بأقواله عن (الكوبونات) التي تصدرها الحكومة، ومن بينهم أيضاً جم تووي، مدير مكتب البيت الأبيض المشرف على المبادرات المتعلقة بالمؤسسات الدينية والاجتماعية.

وفي أثناء استعراضه موضوع فاعلية المؤسسات الدينية في تقديم الخدمة، بدا الأستاذ جيرارد برادلي - وهو أستاذ في كلية القانون في جامعة نوتردام، ويرأس مجموعة عمل الحريات الدينية التابعة لجمعية الاتحاديين - وكأنه يعترف بأن المعلومات المتوافرة لا تساعد كثيراً في دعم موقفهم تحديداً. وقال برادلي: «يبدو لي أننا حين نتحدث عن نوع العمل، وما هو فاعل، وما هي الأرقام، فإننا نتحدث عن أهداف أو حتى عن نتائج علمانية»، ثم أضاف: «وقد يثبت أن الأرقام في المحصلة النهائية ستكون صفراً».

واقترح بدلاً من ذلك نظاماً مختلفاً للقياس، وهذا النظام يقوم على فوائد التنصير. وقال: «إن (الرب) يعمل - حقاً - في هذا الكون»، وإن الناس «الذين يفتحون قلوبهم ليسوع» ستكون حالهم أفضل. ومعظم الأبحاث لا يمكنها قياس ذلك، بحسب رأيه؛ لأن معظم علماء الاجتماع لا يفقهون فكرة أن «الرحمة هي التي تحدث الفرق»، وليس «بعض المتغيرات العلمانية».

إذاً، ومن منظور القوميين المسيحيين، فإن الخدمات الاجتماعية المدعومة من المال العام لا تحقق شيئاً سوى ثورة في نظرية المعرفة. فهم يسلّمون باستقاء المعرفة من الكتاب المقدس، ويجعلونها مهيمنة على المعرفة المستقاة من دراسة الكون. ومن الآن فصاعداً لن تكون السياسة الأمريكية الداخلية، ولا الحياة المدنية الأمريكية مؤسسة على الحقائق المتوافرة لنا جميعاً على الأسس العقلية التي تهتم «بالأهداف أو حتى النتائج العلمانية».

بل ستكون قائمة على العقيدة الدينية.

♦

ثمة مشكلة واحدة، أثبتت البرامج الاجتماعية المؤسسة على الدين فاعلية في علاجها؛ ألا وهي مشكلة البطالة في صفوف الإنجيليين المسيحيين. إذ أدى تنصير مظلة الضمان الاجتماعي إلى خلق نوع من الرعاية الحكومية للعائدين إلى الدين المسيحي. ذلك أن إدارة بوش قررت أن المنظمات الدينية المنضوية تحت مبادرته معفاة من أحكام المرسوم الرئاسي الصادر عام 1965، الذي يحظر التمييز الديني في التوظيف في البرامج الممولة من الدولة. ونتيجة لذلك، فإن اليهود، والهندوس، والمسلمين، والشواذ جنسياً، والعلمانيين، وغيرهم، لا يمكنهم المنافسة في العدد المتزايد من وظائف الخدمات الاجتماعية.

والمنظمات الدينية هي أصلاً معفاة من قانون الحقوق المدنية لعام 1964 الذي يحظر التمييز بمختلف أشكاله في التوظيف. فالكنائس حرة في تفضيل توظيف مستخدمين مسيحيين، ويمكن للكنائس اليهودية أن تفضل توظيف اليهود، وللمساجد أن تقتصر على توظيف المسلمين. وفي السابق، كانت الحكومة الفدرالية تقضي بأن مثل هذا الإعفاء لا ينطبق على الوظائف التي تمولها الدولة، فإذا كان راتب الوظيفة يصرف من مال الضرائب، فيجب أن يكون التقدم لها متاحاً للجميع.

لم يعد الأمر كذلك. فالآن يمكن لأموال الحكومة أن تذهب إلى وكالات الخدمات الاجتماعية التي لا توظف سوى المسيحيين، بل هذا هو الحاصل. في

العام المنصـرم، وفي مدينة برادفورد بولاية بنسيلفينيا، قامت منظمة تدعى فيرم فاونديشـن التي تقدم خدمات تدريب مهني للسـجناء، بالإعلان في الصحف عن حاجتهـا إلى مديـر ميداني. وذكر الإعلان أن على المتقـدم لهذا الوظيفة أن يكون من «المؤمنين بالمسـيح وبالحياة المسيحية، وأن يكون مسـتعداً لدعوة الآخرين إلى تلك المثل حين تسنح له الفرصة».

ويسعى المحافظون من الحزب الجمهوري أن يقننوا حق المؤسسات التي على شاكلة فيرم فاونديش في التمييز. ففي شهر مارس من عام 2005، أقر مجلس النواب قانون تحسـين التدريب المهني، الذي يسـمح صراحة للمؤسسـات الدينية التي تتولى برامج التدريب المهني بتمويل من المال العام، بأن تمارس التمييز بحسب الدين في التوظيف، أو الطرد من الوظيفة. وبعد ستة أشهر قام المجلس بإقرار إجراءات تمنح صلاحيات مماثلة لبرامج مشابهة للرعاية المبكرة للطفولة، التي تتولاها مؤسسات دينية.

المبشرون الجدد:

إن هذا العهد الجديد من التمييز المموّل من جيوب دافعي الضـرائب، يهدد بإعادة تشـكيل المنظمـات الدينية التي كانت تحتفـظ منذ وقت طويل بأجنحـة علمانية. فعلى سـبيل المثـال، جلبـت منظمة جيش الخلاص (سالفيشـن آرمي) في مدينـة نيويورك مستشـاراً خاصاً لصبغ قسـم الخدمات الاجتماعية بالصبغة المسـيحية، وهي منظمة تتلقـى أكثر من 50 مليون دولار من المال العام لإدارة عدد من الخدمات في المدينة، بما فيها دور رعاية الأيتام، وتقديم الإرشـاد للمصابين بفيروس نقص المناعة الذي يفضي إلى الإيدز، والمسـاكن الجماعية. وطلب المستشار قائمة بالموظفين ذوي الميول الجنسية المثلية، وعرقل توظيف غير المسـيحيين، وفرض على جميـع الموظفين ملء نماذج تحدد الكنائس التي يرتادونها. وكانت آن لوون، المديرة السابقة لبرنامج الخدمات الاجتماعية للأطفـال، من أوائـل الذين أرغموا على ترك وظائفهم لرفضـها التعاون مع التعليمات الجديدة؛ نظراً لكونها يهودية.

جلست مع لوون في مقهى ستاربكس قرب مسكنها، غربي مقاطعة هارلم على مقربة من حرم جامعة كولومبيا. وهي امرأة طويلة القامة، ممشوقة القوام، وذات شعر بني

مقصّـر. وكانت تبدو أصـغر من سنها البالغ 56 عاماً. والسيدة لوون هي ابنة الدكتور بيرنارد لوون الذي هرب من اضـطهاد النازية في ليتوانيا، والحاصل على جائزة نوبل للسـلام عام 1985 تقديراً لجهوده في منظمة أطباء حول العالم من أجل منع الحرب النووية. كانت لوون تتحدث بصوت هادئ، وعلى وتيرة واحدة. ومع ذلك، كان واضحاً أنهـا ما تزال مندهشـة ممـا حدث معها، ومن حقيقـة أن ما حدث لم يلقَ أي صـدى في وسـائل الإعلام. وقد باشـرت لوون مع سـبعة عشـر موظفاً من الموظفين الحاليين والسابقين في جيش الخلاص برفع دعوى قضائية على كل من جيش الخلاص، وبلدية نيويـورك، وحكومة الولاية، والحكومة الفدرالية. ويمثلهم فيها اتحاد الحريات المدنية في مدينة نيويورك. إلا أن وزارة العدل، وهي بالمناسبة الجهاز الحكومي المكلف بحماية الحقوق المدنية، تقف ضـدهم. وكما نقلت صـحيفة لوس أنجلوس تايمز، فإن «موقف وزارة العدل من هذه القضية ـ الذي يرى أن بإمكان الجماعات الدينية أن تعيّن وتعزل الأشخاص من وظائفهم بحسب وجهة نظرها الدينية، حتى وإن كانت هذه المجموعات تقوم بالإشراف على برامج تمولها الخزينة العامة ـ هو حجر زاوية في مبادرة الرئيس بوش لدعم المؤسسات الدينية»[97].

وعلـى ما يبدو أن جيش الخلاص حصـل على موافقة ضـمنية من الحكومة على ممارسـة التمييـز مقابل دعـم تلك المنظمـة أجندة بوش المحلية. وفي صـيف عام 2001، وعندمـا كانت الإدارة تحاول جاهـدة تمرير قانون دعم المنظمات الدينية في الكونغرس، كشـفت صحيفة واشنطن بوست عن أن فريق بوش قام بـ مباحثات سرية مع جيش الخلاص. واستشـهدت الصـحيفة بوثيقة داخلية صـادرة عن إدارة جيش الخلاص. وكتبت دانا ميلبانك: «بحسب ما جاء في التقرير الصادر عن منظمة جيش الخلاص، فإن البيت الأبيض أعـرب عن التزامه المؤكد لجيش الخلاص، بإصـدار أنظمة خاصـة تحـول دون قيام الحكومـات المحلية في الولايات والمـدن بمعاقبة تلك الجمعيات على ممارستها التمييز ضد الشواذ في التعيين، وحرمان المفصولين منهم مـن مكافآتهـم. وبالمقابل، وافقـت منظمة جيش الخلاص على اسـتخدام نفوذها في تعزيـز ومبادرة الحكومة الهادفة إلى تفعيل دور المؤسسـات الدينية في الأنشـطة

الاجتماعيـة، ودعـم هذه المبـادرة التي تسـعى إلى تقديم الدعم المـالي للمنظمات والجمعيات الدينية»[98].

تأسـس جيش الخلاص في لندن عام 1865، على يد راهب من الكنيسـة النظامية (ميثودسـت) اسمه ويليام بووث. وكان يطلق عليه في السـابق البعثة المسيحية لشرق لندن. وكانت هذه المنظمة منذ نشـأتها تسعى إلى تنصير الفقراء عن طريق الأعمال الخيرية. وقام بووث بوضع هيكل شبه عسكري لمنظمته، وهو هيكل ما زال قائماً حتى الآن، وبموجبه يعطى العاملون فيه رُتَباً عسكرية. وكان بووث برتبة فريق. وتميّز منظمة جيش الخلاص بين الجنود المشـاة الذين يوقعون على بيان يسـمى (ميثاق الجنود)، وبين الموظفين المدنيين العاديين، خارج نطاق الرتب العسكرية والروحية للمنظمة.

تقول السـيدة لوون التي عملت في جيش الخلاص أربعة وعشـرين عاماً، وأشرفت علـى 800 عامـل: إن الديـن لم يكن لـه أي اعتبـار في وظيفتها. وإن قسـم الخدمات الاجتماعيـة في نيويـورك التابع للمنظمـة كان طيلة مدة عملها في معـزل عن التأثير الإنجيلي للمنظمة. وكان مكتبها يشـرف على عدد من البرامج العامة، يفوق ما يقوم بـه أي فـرع آخر من فـروع جيش الخلاص في الولايـات المتحـدة، ومعظمها موجهة لخدمة الأطفال. وكانت مخصصـات هذه البرامج تأتي مـن الولاية، أو من الحكومة المحلية. وكانت لوون تفترض أن دمج المسـيحية في الخدمات الممولة من جيوب دافعي الضرائب يعد مخالفاً للقانون. وكان القسم الذي تديره يضم موظفين من ذوي الميول الجنسـية المثلية، ومن اليهود، والمسـلمين، والهندوس، على نحو يعكس تركيبة المدينة التي تخدمها.

وفي لحظـة مـن اللحظـات، قـررت القيـادة العليا في جيش الخلاص أن هذه (التعدديـة) لم تعد مقبولة. وفي ربيع عام 2003، اسـتعان فـرع جيش الخلاص في نيويـورك بالعقيد بول كيلي؛ ليعمل على تعميق الجوانب الإنجيلية للوكالة. فقام بول بوضـع خطة لإعادة تشـكيل المنظمة بهدف تشـجيع جهود تجنيد مزيد من الأفراد الجدد في صـفوفها، ومراجعة سياسـات توظيف العاملين في الموارد البشرية، الذين

ينتمون إلى (الديانات الشرقية). واشتكى في التقرير الذي أعده من «قلة التأكيد على البعد المسيحي في نشاط الجيش وعمله»[99].

وبحسب ما ورد في الدعوى التي رفعها اتحاد نيويورك للحريات المدنية، فإن كيلي سأل مورين شميت، مديرة قسم الموارد البشرية في المقر الرئيس للجيش، عن مارغريت غايزمان، إحدى الموظفات في الدائرة، إن كانت يهودية أم لا؛ لأن اسمها له وقع الأسماء اليهودية؟».

ردت عليه شميت بأنها ليست كذلك. أما غايزمان التي تصف نفسها بأنها كاثوليكية محافظة، فقد ذكرت لي أن شميت بدأت تطلب منها أن تحدد لها الموظفين الشواذ جنسياً وغير المسيحيين في الدائرة. فرفضت الاستجابة لذلك، ولكن شميت كانت تلح وتزيد في الطلب. وقالت غايزمان: «قالت لي: إن كيلي يريد أن يعرف ذلك، وإنهم في النهاية سيعرفون حال كل موظف في الدائرة... وقالت: إن النظرة الجديدة لجيش الخلاص هي أن يضم موظفين مسيحيين ومخلّصين، وألا يكون بينهم واحد من الشواذ جنسياً».

وبعد مدة وجيزة من مجيء كيلي إلى المنظمة، بدأت إجراءات إعادة التنظيم تأخذ مجراها. فتم طرد رئيس القسم الذي تعمل فيه لوون، بعد أن أمضى سبعة وعشرين عاماً في خدمة جيش الخلاص، ولا تزال لوون تجهل أسباب طرده. وبعد خمسة أيام، قام ألفريد بك؛ الرئيس الجديد لقسم الخدمات الاجتماعية، الذي رقي حديثاً، باستدعاء لوون، وطلب منها أن تقوم هي وكل شخص يعمل تحت إدارتها بملء استمارات جديدة. ولكنها أصيبت بالصدمة حين تناولت تلك النماذج.

يطلب النموذج الذي كتب عليه (سري للغاية) من الموظفين أن يدرجوا في الجدول المُعَدّ لذلك (اسم الكنيسة الحالية) التي ينتمون إليها، واسم «قس الكنيسة)، إضافة إلى (الكنائس الأخرى التي ارتادوها بانتظام في السنوات العشر الأخيرة)، وطلب منهم أيضاً التوقيع على إفادة تخوّل تلك الكنائس (تقديم أي معلومات لديهم إلى جيش الخلاص بخصوص شخصيتي وأهليتي للعمل مع الأطفال). وتعلن الإفادة أن تقديم أي (معلومات مضللة أو بيانات كاذبة سيؤدي إلى عقوبة جريمة شهادة الزور).

أخبرت لوون رئيسها الجديد بك بأنها لن تملأ تلك الاستمارة، وأنها لن تطلب من أي أحد آخر أن يملأها. ثم اتصلت باتحاد نيويورك للحريات المدنية. وفي المحصلة، انضم ثمانية عشر موظفاً بمن فيهم غايزمان إلى الدعوى التي رفعت على جيش الخلاص. وكان بين المدعين في القضية أشخاص عملوا في جيش الخلاص لأكثر من عشر سنين.

وبينما كان ذلك، كانت عملية تنصير منظمة جيش الخلاص تسير قدماً. وبحسب لائحة الدعوى التي قدمها اتحاد نيويورك للحريات المدنية أنه «في 16 سبتمبر من عام 2003، ألغى جيش الخلاص السياسة التي تضمن المساواة في التوظيف دون أي تمييز على أسس ...المذهب». ويفرض دليل التوظيف المعدل بتاريخ الأول من يناير لعام 2004 استثناءات دينية جديدة، فينص على ضمان «المساواة في فرص التوظيف [....]، إلا في الحالات التي يكون فيها منع التمييز متعارضاً مع المبادئ الدينية التي يؤمن بها جيش الخلاص».

وأخيراً تركت لوون عملها في فبراير من عام 2004، قائلة: إن ظروف العمل أصبحت عدائية لدرجة لا تحتمل. ووصفت لوون تلك الأوقات بقولها: «ساد جو من الخوف، وشعر الناس بالذعر حين سمعوا أن المدير الجديد لقسم الموارد البشرية طلب تسمية جميع الشواذ العاملين في المنظمة، وما الذي يريدونه من تلك القائمة؟ وماذا سيفعلون بتلك المعلومات؟».

أصاب الموظفين قلق عن أثر التركيز الإنجيلي في عمل جيش الخلاص على عملاء المنظمة. تقول لوون: «إن حضانة الأطفال ليست معدّة لتكون اختيارية. إنها إجبارية. وليس لك خيار بشأنها، ولا يملك الوالد سلطة في منع طفله من الذهاب إلى الوكالة؛ لأنه لا يريد أن ينشأ أولاده على الدين المسيحي. وهذا أثار قلقنا جميعاً».

وحتى لحظة كتابة هذه السطور، كانت الدعوى القضائية تشق طريقها ببطء عبر أروقة المحاكم. وتمكنت لوون من تأمين وظيفة مشابهة لوظيفتها السابقة لدى مؤسسة خيرية كاثوليكية. وكانت قلقة من العمل لدى وكالة خيرية دينية أخرى، ولكنها كانت

بحاجة إلى وظيفة، ولأن الجماعات الدينية تهيمن على حقل رعاية الطفل في نيويورك، فإنه لم يكن أمامها كثير من الخيارات.

وما زالت لوون لا تصدق أن ما فعله جيش الخلاص لم يَلْقَ استهجان وسائل الإعلام. وقالت: «إنني قلقة من ضعف الأصوات التي أبدت احتجاجاً على ما حدث... لقد جاء أبي مهاجراً من ليثوينيا في أوروبة الشرقية إلى هنا، في الثلاثينيات من القرن الماضي، وفقدت كثيراً من أفراد أسرتي في المذبحة النازية. إن الحرية الدينية وعدم تعرضي للتمييز العنصري أمور في غاية الأهمية».

والقوميون المسيحيون يتحدثون أيضاً عن الحرية الدينية، ولكنها في نظرهم تعني شيئاً مختلفاً بالكلية. ففي عام 2003، نشر البيت الأبيض وثيقة توضح لماذا ينبغي السماح للجمعيات الخيرية الدينية التي تتلقى تمويلاً من الدولة أن تمارس التمييز. وجاءت الوثيقة تحت عنوان: (حماية الحقوق المدنية والحرية الدينية للمنظمات الدينية، لماذا تجب حماية حقوق التوظيف القائمة على أساس الدين). وجاء فيها أن أحد (المبادئ الجوهرية) في نظرة الرئيس - كما تذكر الوثيقة - هو أن المنظمات الدينية حين «تتلقى أموالاً من الخزينة الفدرالية، لغايات اجتماعية، فإنه يلزم السماح لها بالاحتفاظ بحقها في توظيف الأشخاص الذين ترى أنهم الأكفأ والأنسب في تحقيق أهداف منظمتهم وغاياتها». إذاً، أصبحت الحرية الدينية تعني في نظرهم الحرية في عدم توظيف الأشخاص الذين ينتمون إلى الدين الخطأ، وهناك قليل من الأمريكيين يدرك هذا الفرق.